طريقة أهل السنة في أسماء الله وصفاته

قال المؤلف –رحمه الله تعالى–:

(وَمِنَ الإِيمَانِ بِاللهِ: الإِيمَانُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وسلم، مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلاَ تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلاَ تَمْثِيلٍ. بَلْ يُؤْمِنُونَ بِأَنَّ اللهَ (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ) [الشورى: ١١]).

(الشرح)

قوله: (وَمِنَ الإِيمَانِ بِاللهِ): من هنا للتبعيض؛ فقد أسلفنا أن الإيمان بالله يتضمن أربعة أمور: الإيمان بوجوده، وربوبيته، وألوهيته، وأسمائه وصفاته، فاختار منها الشيخ ما مست الحاجة إليه في سؤال السائل، ووقع فيه الخلاف، واللغط، في زمانه، وهو ما يتعلق بأسمائه وصفاته، فذكر قاعدة أهل السنة والجماعة في هذا الباب، وهي: **(الإِيمَانُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وسلم، مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلاَ تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلاَ تَمْثِيلٍ)**: فلما علموا أن الله، سبحانه وتعالى، غيب، ولا سبيل للقول عليه إلا ببرهان ، ولا يمكن العلم بما ينبغي له، وما يُنزه عنه، إلا بخبر صادق عنه، عوّلوا على الوحيين: الكتاب والسنة، واطّرحوا ما سواهما، وذلك أن العقول تقطع أن أي شيء من الأشياء لا يمكن معرفة صفته إلا بإحدى ثلاث طرق: إما برؤيته، أو برؤية نظيره، أو بخبر صادق عنه؛ هذه هي الطرق الممكنة، ولا يمكن العلم بصفة الرب، عز وجل، إلا بالطريق الثالثة؛ لأننا لم نرَ ربنا فنصفه، ولا نبينا صلى، الله عليه وسلم، رآه؛ فقد سئل: هل رأيت

ربك؟. قال: (نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ)، أو قال: (رَأَيْتُ نُورًا)[١]، وذلك أنه رأى الحُجُب، كما قال: (حِجَابُهُ النُّورُ لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ)[٢]، ولما سئلت عائشة، رضي الله عنها، هل رأى محمد ربه؟ قالت: (لَقَدْ قَفَّ شَعَرِي مِمَّا قُلْتَ)، وفيه: (مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَبَّهُ، فَقَدْ كَذَبَ)[٣].

أما رؤية نظيره، فهي أشد امتناعًا، لأنه لا نظير له سبحانه، حتى يُقاس عليه، قال تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: ١١]، وقال: {فَلَا تَضْرِبُواْ لِلّهِ الأَمْثَالَ} [النحل: ٧٤]، وقال: {فَلَا تَجْعَلُواْ لِلّهِ أَندَاداً} [البقرة: ٢٢]، وقال: {وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ} [الإخلاص: ٤].

فلم يبق إلا الطريق الثالثة: وهي الخبر الصادق عنه، وقد أخبرنا الله تعالى في كتابه عن أسمائه وصفاته، في مواضع عدة، وأخبرنا نبينا، صلى الله عليه وسلم، عن ربه، في أحاديث عدة؛ فكان متعينًا أن نلزم هذا الطريق، ولا نُثبت لله الأسماء والصفات بمجرد العقل، بل نُثبت ما دل عليه النقل الصحيح؛ هذه طريقة أهل السنة والجماعة: الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه، وبما وصفه به رسوله محمد، صلى الله عليه وسلم، في سنته.

قوله: (مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلاَ تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلاَ تَمْثِيلٍ): احترز

---

[١] أخرجه مسلم: رقم (١٧٨).

[٢] أخرجه مسلم: رقم (١٧٩).

[٣] أخرجه البخاري: رقم (٤٨٥٥) واللفظ له، ومسلم: رقم (١٧٧).

المصنف من أربعة أمور؛ فالأول والثاني محذوران في جانب النفي، والثالث والرابع محذوران في جانب الإثبات.

الأول: التحريف: وهو لغة: التغيير، يقال: حرّف الكلام؛ يعني غيّره عن وضعه، وكما تقول: انحرفت السيارة، إذا تغير مسارها؛ قال تعالى: {يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ} [النساء: ٤٦]، وقال: {يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ} [المائدة: ٤١].

والتحريف نوعان:

النوع الأول: التحريف اللفظي: وقد ذكر العلماء له ثلاث صور:

الأولى: زيادة حرف؛ كمن حرّف قوله: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥]: فقال: استولى، فزاد حرفًا.

الثانية: زيادة كلمة؛ كمن حرّف قوله تعالى: {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا} [الفجر: ٢٢]، فقال: وجاء أمر ربك، فزاد كلمة.

الثالثة: تغيير الشكل؛ فإن اللغة العربية تنضبط معانيها بالشكل، والإعراب، الذي يكون على أواخر الكلم؛ كمن حرّف قوله الله تعالى: {وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً} [النساء: ١٦٤]، فغير الضمة في اسم الجلالة إلى فتحة، ليجعل الله تعالى مُكلِّمًا لا متكلِّمًا، وإنما إعرابها: (وَكَلَّمَ): فعل ماض مبني على الفتح، (اللَّهُ): لفظ الجلالة فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، (مُوسَى): مفعول به منصوب بفتحة مقدرة، (تَكْلِيماً): مفعول مطلق مؤكد للفعل؛ فنصب المحرِّف لفظ الجلالة؛ ليجعل الله مفعولًا به مقدمًا، وموسى فاعلًا

مؤخراً.

وقد حاول بعضهم أن يستنطق أحد القراء المشهورين، وهو أبو عمرو بن العلاء، رحمه الله، ليقرأ له هذه الآية على هذا النحو: (وكلم اللهَ موسى تكليمًا)، ويطير بها في الآفاق، فتفطن لمراده، وقال: فما تصنع، يا ابن اللخناء، بقول الله تعالى: {وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ} [الأعراف: ١٤٣]؟ فإنه لا يستطيع تحريفها كما يشاء، وينسب الكلام إلى غير الله.

النوع الثاني: التحريف المعنوي، وهو باب واسع لا حد له؛ فإن المحرف لا يتعرض لرسم الكلمة، ولا لشكلها؛ بل يثبت اللفظ على ما هو عليه، ويقول: ليس المراد به كذا، المراد به كذا وكذا؛ فيثبت لله الوجه، ويقول: المقصود بالوجه الثواب، ويثبت لله اليد، ويقول: المقصود باليد النعمة أو القدرة، ويثبت لله المجيء، ويقول: المقصود مجيء أمره، أو ملائكته، أو رحمته، وهكذا.

والتحريف المعنوي أكثر من اللفظي؛ لأن القرآن العظيم محفوظ مصون، منقول بالتواتر؛ فأكثر ما يقع التحريف في المعنى. لكنّ أهل التحريف لا يسمون عملهم تحريفًا، وإنما يسمونه تأويلًا؛ تلطيفًا لشناعته، والواقع أنه تحريف لا تأويل؛ لأن لفظ "التأويل"، في أصل وضعه في اللغة، لا يدل على ما ذهبوا إليه من المجاز، والتأويل منه ما هو صحيح، ومنه ما هو فاسد؛ فالصحيح ما دل عليه الدليل الصحيح، والفاسد ما لا دليل عليه صحيح؛ فأوهموا أنهم سلكوا مسلكاً يحتمل الصواب، لكنهم في الواقع سلكوا مسلك التأويل الفاسد، الذي لا يمكن أن يكون إلا تحريفاً؛ ففيهم شَبه ممن قال الله عنهم: {يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ

مَوَاضِعِهِ} [النساء: ٤٦]، {يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ} [المائدة: ٤١]، وقد جرى من اليهود ذلك؛ فحرفوا تحريفاً لفظياً، حين قيل لهم: {وَقُولُوا حِطَّةٌ} [البقرة: ٥٨][1]، وجرى منهم التحريف المعنوي للتوراة؛ فارتكبوا محارم الله تعالى بأدنى الحيل؛ فعن جابر بن عبد الله، رضي الله عنه، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (قَاتَلَ اللَّهُ اليَهُودَ إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ شُحُومَهَا جَمَلُوهُ، ثُمَّ بَاعُوهُ، فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ)[2]، متفق عليه.

فالواجب أن نسمي الأمور بأسمائها، وهذا مما وفق له المصنف؛ بأن سمى التأويل الذي عليه المتكلمون تحريفًا، وسمى التفويض الذي يدعيه المفوضة تجهيلًا.

الثاني: التعطيل: والعطل لغة: الخلو والفراغ، قال تعالى: {وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ} [الحج: ٤٥]: أي خالية من الماء، وتقول العرب: امرأة معطال، إذا اكتفت بجمالها عن لبس الحلي، ويقول الشاعر مخاطبًا محبوبته:

لا تنكري عطل الكريم من الغنى ... فالسيل حرب للمكان العالي[3]

أي لا تستغربي أن ليس لي مال وجدة، لأن الرجل الكريم إذا وقع شيء في يده فرقه يمنة ويسرة، كماء السماء إذا نزل على رؤوس الجبال سحّ منها؛ فعطل

---

[1] عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " قِيلَ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ: {ادْخُلُوا البَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ}؛ فَبَدَّلُوا، فَدَخَلُوا يَزْحَفُونَ عَلَى أَسْتَاهِهِمْ، وَقَالُوا: حَبَّةٌ فِي شَعْرَةٍ"، أخرجه البخاري: رقم (٣٤٠٣)، ومسلم: رقم (٣٠١٥).

[2] أخرجه البخاري: رقم (٢٢٣٦)، ومسلم: رقم (١٥٨١).

[3] قاله أبو تمام في قصيدته التي مطلعها: (كُفي وغَاكِ، فإنّني لكِ قَالي).

الكريم: أي خلو يده من المال، ونقول: عطلة صيفية، لخلوها من الدراسة، ورجل عاطل، لمن لا عمل له.

اصطلاحًا: جحْد، أو نفي، أو إنكار أسماء الله تعالى، كلها، أو بعضها.

والتعطيل ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: التعطيل الكلي: وهو درجات:

الدرجة الأولى: القرامطة الباطنية، وهؤلاء أشد الناس تعطيلاً، وهم الذين ينفون النقيضين؛ يقولون عن الله تعالى: لا موجود ولا معدوم، لا حي ولا ميت، لا عالم ولا جاهل! مع أنه يستحيل نفي النقيضين، كما يستحيل اجتماع النقضين؛ فالوجود والعدم نقيضان؛ الشيء إما أن يكون موجوداً، وإما أن يكون معدوماً، والسكون والحركة نقيضان: إما أن يكون الشيء ساكناً، أو يكون متحركاً.

العلم والجهل نقيضان: إما أن يكون متصفاً بالعلم، أو مسلوباً عنه؛ فيكون جاهلاً.

والحامل لهم على هذا القول، الذي ينبو على الأسماع، وتأباه العقول والفطر، قولهم: لو قلنا بالإثبات؛ لشبهناه بالموجودات، ولو قلنا بالنفي؛ لشبهناه بالمعدومات! قلنا: قد وقعتم في شر مما فررتم منه؛ فإنكم بذلك شبهتموه بالممتنعات، ومن شبهه بالمعدومات، أو بالموجودات، أهون حالاً منكم؛ فيمتنع عقلاً أن يكون الشيء لا موجود، ولا معدوم، ويمتنع ألا يُوصف بحركة، ولا سكون؛ لا بحياة، ولا بموت؛ فهؤلاء غلاة الغلاة تعطيلاً.

الدرجة الثانية: الجهمية، المنسوُبون إلى جهم بن صفوان السمرقندي، وهؤلاء

نفوا عن الله تعالى الأسماء والصفات؛ قالوا: لا يُمكن أن يُوصف الله تعالى باسم، ولا صفة؛ لأن إثبات الأسماء والصفات له، تشبيه له بالموجودات، فمن قال: عليم، سميع، بصير، وله علم، وسمع، وبصر، فقد شبهه بالموجودات؛ لأن الموجودات تُسمى بهذه الأسماء، وتوصف بهذه الصفات؛ فيُقال: فلان عليم، وسميع، وبصير، وله علم، وسمع، وبصر. ويعتقدون أن الله هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق؛ أي لا يتقيد باسم، ولا بوصف؛ لأنك إذا سميته، أو وصفته، فقد قيدت إطلاقه؛ بزعمهم!

والجواب: أن هذا الوجود لا يوجد إلا في الأذهان، ولا يمكن أن يوجد في الأعيان؛ كما يتخيل الإنسان فكرة ذهنية، لا وجود لها خارج الذهن؛ فكل موجود حقًا لابد أن يكون متصفاً بصفات، ولو لم يكن إلا صفة الوجود، فكيف بالحياة، والعلم، والقدرة والغنى، وغيرها؟ لكننا نُثبت لله تعالى صفات الكمال، ونعوت الجلال، على وجه لا يُشاركه فيها أحد؛ فينتفي المحذور.

والواقع أن الجهمية فرُّوا من تشبيهه بالموجودات، فوقعوا في تشبيهه بالمعدومات، فأتوا بأعظم الكفر والإلحاد؛ قال ابن القيم في النونية:

ولقد تقلد كفرهم خمســـون فـــي عشر من العلمـــاء فـــي البلـــدان

الدرجة الثالثة: المعتزلة؛ الذين أثبتوا الأسماء ونفوا الصفات؛ فيقولون: سميع بلا سمع، بصير بلا بصر، عليم بلا علم، قدير بلا قدرة، حي بلا حياة! فأثبتوا لله أسماءً بمنزلة الأعلام المحضة، وعطلوا دلالتها على الصفات! والفرق بين

الجهمية والمعتزلة فرق صوري؛ فالجهمية أكثر اطراداً، حين قالوا: ليس له اسم ولا صفة، والمعتزلة تناقضوا، حين أثبتوا أسماءً عريّة من الصفات.

فإذا قيل لهم: إن الله تعالى قد سمى نفسه سميعًا يسمع؛ فقال: في صدر سورة المجادلة: {قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ} [المجادلة: ١]، قالوا: المقصود بالسمع: انتفاء الصمم، والمقصود بالعلم: انتفاء الجهل، والمقصود بالقدرة: انتفاء العجز؛ ففسروا الصفات الثبوتية بالسلبية، أي أن أضدادها مسلوبة عن الله؛ يفعلون ذلك فراراً من إثبات الصفات. وهذا من السفسطة [١]، فما قيمة إثبات أسماء لا تتضمن أوصافاً؟! فالعرب لا تسمي عليمًا إلا من كان ذا علم، ولا تسمي بصيراً إلا من كان ذا بصر، ولا تسمي سميعًا إلا من كان ذا سمع، كما لا تسمي كاتبًا إلا من يكتب، ولا راكبًا إلا من يركب، ولا راميًا إلا من يرمي.

فأسماء الله عند المعتزلة أعلام، لا أوصاف؛ بمعنى: أنها مجرد ألقاب محضة، لا تدل على وصف، وهذا إنما يكون في حق المخلوق، لا الخالق؛ كأن يُسمى أحدٌ (صالح)، وهو طالح، أو (أمين)، وهو لص، أو (شجاع)، وهو جبان؛ فهذا يوجد في الناس؛ لأن أسماء الآدميين أعلام، ولا يلزم أن تكون أوصافاً.

أما أهل السُنة والجماعة فيعتقدون أن أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف؛ أعلام باعتبار دلالتها على ذاته سبحانه، وأوصاف من حيث تضمن كل اسم من

---

(١) السفسطة: إنكار البدهيات.

هذه الأسماء الحسنى وصفاً خاصاً، فالسميع، والبصير، والعليم، والقدير، والحكيم تدل على ذات الله تعالى، وعلى صفات السمع، والبصر، والعلم، والقدرة، والحكمة؛ فكل اسم من هذه الأسماء يستقل بمعنىً خاص، مع دلالتها على موصوف واحد؛ فإذا قيل: هل أسماء الله الحسنى من قبيل المترادفات، أم من قبيل المتباينات؟ فيُقال: هي مترادفة، باعتبار دلالتها على الذات، ومتباينة، باعتبار دلالتها على الصفات.

القسم الثاني: التعطيل الجزئي: وهو نوعان:

النوع الأول: التأويل: وهو صرف معاني النصوص عن ظواهرها، وحملها على معانٍ مجازية؛ بدعوى أن الظاهر يقتضي التشبيه، وأن العقل يقتضي صرفها عن ظاهرها؛ قال المصنف في الفتوى الحموية: (فيا ليت شعري بأي عقل يُوزن الكتاب والسنة، فرضي الله عن الإمام مالك بن أنس حيث قال: "أو كلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما جاء به جبريل إلى محمد صلى الله عليه وسلم لجدل هؤلاء؟")[1].

وقد وقع لطوائف من المتكلمين، وهم الكُلابية؛ أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب، وأتباع أبي العباس القلانسي، وأتباع الحارث بن أسد المحاسبي، والأشاعرة؛ أتباع أبي الحسن الأشعري، والماتريدية؛ أتباع أبي منصور الماتريدي، وهؤلاء، وأمثالهم، يقال لهم: الصفاتية، وسموا بذلك؛ لأن الأصل عندهم إثبات الصفات لله عز وجل، خلافًا للجهمية والمعتزلة، وهم يُعظمون

[1] الفتوى الحموية الكبرى: (٢٧٢).

السلف، ويُجلونهم، ويَرُوون الحديث، ويشتغلون بالفقه، وسائر علوم أهل الإسلام، ويعدون أنفسهم متكلمي أهل السُنة، ويردون على المعتزلة والجهمية؛ لكن أشكلت عليهم بعض شبهاتهم، ولم يحسنوا فهم طريقة السلف، فضلوا في مواضع، وجاء منهجهم ملفقاً بين طريقة السلف في الإثبات، وطريقة الجهمية والمعتزلة في النفي، فوقعوا في التعطيل الجزئي؛ إما في الصفات الخبرية، وإما في الصفات الفعلية، أو في كليهما.

والصفات الخبرية: هي التي سبيل إثباتها الخبر فقط، ولا مدخل للعقل فيها، مثل: الوجه، واليدين، والعينين، والساق، والقدم.

والصفات الفعلية: هي المتعلقة بمشيئة الله وحكمته، يفعلها متى شاء، كيف شاء، كالاستواء، والنزول، والمحبة، والفرح، والعَجَب، والمجيء، والإتيان.

فاقتصروا على إثبات صفات المعاني؛ كالصفات السبع التي يُثبتها الأشاعرة وهي: (الحياة، والسمع، والبصر، والعلم، والإرادة، والقدرة، والكلام).

قال الناظم من الأشاعرة[1]:

حيٌّ عليمٌ قادرٌ مريد ... سَمِعْ بصيرٌ ما يشا يُريدُ

متكلمٌ ثم صفات الذات ... ليست بغيرٍ أو بعين الذات

وظنوا أن إثبات الصفات الخبرية والفعلية يستلزم لوازم فاسدة، فسلطوا عليها معاول التأويل، فصاروا يقولون: المراد بكذا كذا؛ من أنواع المجازات.

النوع الثاني: التفويض، وهو إثبات ألفاظ نصوص الصفات، وتفويض معانيها،

---

[1] إبراهيم اللقاني في (جوهرة التوحيد).

واعتقاد أنه لا يعلم ذلك إلا الله؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-لما حكى مقالة أهل التفويض: (فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد) [١].

وزعموا أن هذه طريقة السلف، وأن السلف آمنوا إيماناً مجملاً، ولم يُحققوا، ولم يُدققوا، كما فعل الخلف؛ ولهذا أطلقوا عبارتهم البائرة: (طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم)؛ فالسلف، بزعمهم، مفوضة! وحاشا السلف أن يكونوا كذلك؛ لأن التفويض جهل، والسلف لا يجهلون معاني ما أخبر الله تعالى به، وأخبر به نبيه ﷺ ؛ بل هم أهل العلم والتحقيق والإيمان، ولا شك أن هذه العبارة تحمل مادة بطلانها في ذاتها؛ لأنها متناقضة، والتناقض معيار الفساد،؛ فإن العلم والحكمة شرطا حصول السلامة، والسلامة ثمرة العلم والحكمة، فلا يمكن الفصل بين القضيتين، والحق أن طريقة السلف أسلم، وأعلم، وأحكم.

ومذهب أهل السنة مذهب مطرد؛ يصدق بعضه بعضًا، موافق لدلالة الكتاب والسنة، وهم أسعد الناس بقول الله تعالى: {مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى} [طه: ٢]، فكما لم يشق نبيهم صلى الله عليه وسلم بالقرآن لم يشقوا به كذلك، بل فرحوا به، واطمأنوا إليه، واعتقدوا معناه ودلالته، وهكذا المؤمنون دومًا؛ ألم تروا أن الله تعالى أثنى على مؤمني أهل الكتاب! فقال: {وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ (٥١) الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ مِن قَبْلِهِ هُم بِهِ يُؤْمِنُونَ (٥٢) وَإِذَا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٠٥).

يُتْلَى عَلَيْهِمْ قَالُوا آمَنَّا بِهِ إِنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّنَا إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلِهِ مُسْلِمِينَ (٥٣) أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا وَيَدْرَؤُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ} [القصص: ٥١- ٥٤]، وقال: {وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمِنَ الْأَحْزَابِ مَنْ يُنْكِرُ بَعْضَهُ} [الرعد: ٣٦]، فهكذا ينبغي أن يكون حال المؤمن مع كتاب الله؛ أن يكون أعظم مفروح به، وأن يعتقد أنه حق على حقيقته، وأنه دال على الحق بذاته، كما قال تعالى: {وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ} [الأنعام: ١٩]، فالقرآن بذاته كاف في النذارة والبلاغ؛ لا يحتاج إلى تأويلات خارجية، كما يدعي هؤلاء المتكلمون؛ فأسعد الناس بالقرآن هم أهل السنة والجماعة، وأما من سواهم، من المتكلمين؛ من المعطلة، والممثلة، فقد شقوا بالقرآن، صاروا يحملونه على غير مراد الله تعالى، ومراد نبيه ﷺ، ويتكلفون في ذلك أشد التكلف.

فلا بد من الاحتراز من التحريف والتعطيل في جانب التنزيه، كما يحترز من التمثيل والتكييف في جانب الإثبات، لأن هؤلاء المعطلة يدعون أنهم قصدوا تنزيه رب العالمين، لكنه تنزيه أفضى إلى التعطيل والتجهيل، فلم يكن تنزيهًا، بل عاد بأعظم المسبّة، والمذمة؛ حتى آل أمرهم إلى إحدى طريقتين: التأويل، أو التفويض، يقول الناظم من الأشاعرة[1]:

وكـــل نـــص أوهـــم التشـــبيها أوِّلْـــه أو فوِضْـــه ورُم تنزيهـــا

وهذا اعتراف صريح بوقوعهم في الوهم.

---

[1] إبراهيم اللقاني في (جوهرة التوحيد).

وقال السيوطي[١]:

وما أتـــى بـــه الهـــدى والســـنن ... من الصفات المشـــكلات نـــؤمن

بهـــا كمـــا جـــاءت منزهينـــا ... مؤولينـــــا أو مفوضـــــينا

والجهل بالتفصيل لـــيس يقـــدح ... بالاتفـــاق والســـكوت أصـــلح

وهذا اعتراف صريح بوقوعهم في الإشكال؛ أما أهل السنة والجماعة فعلى بينة من ربهم، وعافية في دينهم.

الفرق بين التحريف والتعطيل:

(**التعطيل**): هو نفي، أو إنكار، أو جحد صفات الله تعالى؛ كلها، أو بعضها.

و(**التحريف**): هو تغيير النص لفظًا أو معنى؛ فكل محرف معطل، ولا عكس، وبيان ذلك: أن المعطل نفى ما أثبت الله تعالى لنفسه، والمحرف زاد على ذلك؛ بأن ادعى معنى بديلًا من عنده، فالمحرف عطّل وزيادة؛ فيأتي إلى قول الله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥]، فينفي الاستواء بالمعنى الذي أراده الله تعالى، وهو العلو، ثم يزيد على ذلك، ويزعم أن: المراد بالاستواء الاستيلاء؛ فقد عطل أولًا وحرف ثانيًا. أما المعطل فإنه نفي الاستواء الحقيقي، ولم يذكر معنى بديلًا؛ كحال أهل التجهيل، الذين يسمون أنفسهم (المفوضة)؛ فإنهم يقولون: لله صفة اسمها: الاستواء، نثبت لفظها لكن لا نعقل لها معنى، فإذا قيل لهم: أهي العلو؟ كما يقول السلف، قالوا: لا! وإذا قيل لهم: أهي الاستيلاء؟ كما يقول الخلف، قالوا: لا! لا أحد يعلم معناها، ولا النبي، صلى الله عليه

---

[١] الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع في أصول الفقه: (خاتمة في العقائد).

وسلم! وزعموا أن هذا مراد الله تعالى بقوله: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ} [آل عمران: ٧]؛ **فصار التحريف أعم من التعطيل**.

الأمر الثالث: التكييف: وهو حكاية كيفية الصفة، وهو ممتنع عقلًا، محرم شرعًا؛ قال تعالى: {فَلاَ تَضْرِبُواْ لِلّهِ الأَمْثَالَ} [النحل: ٧٤]، وروى اللالكائي، بسنده، عَنْ جَعْفَرِ ابْنِ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللّهِ {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥] كَيْفَ اسْتَوَى قَالَ: فَمَا رَأَيْتُ مَالِكًا وَجَدَ مِنْ شَيْءٍ كَمَوْجِدَتِهِ مِنْ مَقَالَتِهِ، وَعَلَاهُ الرُّحَضَاءُ، يَعْنِي الْعَرَقَ، قَالَ: وَأَطْرَقَ الْقَوْمُ، وَجَعَلُوا يَنْتَظِرُونَ مَا يَأْتِي مِنْهُ فِيهِ، قَالَ: فَسُرِّيَ عَنْ مَالِكٍ، فَقَالَ: الْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ وَالِاسْتِوَاءُ مِنْهُ غَيْرُ مَجْهُولٍ وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ ضَالًّا، وَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ)[1].

والممنوع هو التكييف، أما الكيفية فلا شك أن لأفعال الله كيفية تليق به، لكنها مجهولة بالنسبة لنا.

الأمر الرابع: التمثيل: وهو لغةً: إثبات مماثل للشيء؛ كقولنا: هذا الكتاب مثل هذا الكتاب؛ لأنهما خرجا من مطبعة واحدة.

واصطلاحًا: تمثيل صفات الله بصفات خلقه -تعالى الله عن ذلك-؛ كقول الممثل: له سمع كسمعنا، وبصر كبصرنا، ووجه كوجوهنا، ويد كأيدينا.

---

[1] شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (٣/ ٤٤١).

والتمثيل محرم شرعاً؛ قال تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: ١١]، ولهذا عبر شيخ الإسلام بلفظ التمثيل، ولم يعبر بلفظ التشبيه، لأن القرآن جاء بنفي التمثيل، ولم يقل: ليس كشبهه شيء، كما أنه ممتنع عقلًا؛ لاستحالة التسوية بين المخلوق، الناقص من جميع الوجوه، والخالق، الكامل من جميع الوجوه.

والفرق بين التمثيل والتشبيه هو: أن التمثيل: المطابقة من جميع الوجوه، والتشبيه: المطابقة من معظم الوجوه.

فيجب الحذر من المبالغة في التنزيه إلى حد التحريف والتعطيل، والمبالغة في الإثبات إلى حد التكييف والتمثيل؛ بل يثبت إثباتًا بلا تمثيل، وينزه تنزيهًا بلا تعطيل، كما جمع الله ذلك في قوله: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: ١١]؛ ولهذا قيل: المعطل يعبد عدمًا، والممثل يعبد صنمًا؛ فالمعطل بالغ في النفي، حتى صار معبوده لا حقيقة وجودية له! كما قال بعضهم للمعطلة: ما مثلكم إلا كرجل قال: في بيتنا نخلة. فقيل له: ألها جذع؟ قال: لا. قيل: ألها جذور؟ قال: لا. قيل: ألها سعف؟ قال: لا. قيل: أتحمل التمر؟ قال: لا. قال: فما في بيتكم نخلة؛ لأنه نفى جميع صفاتها وخصائصها؛ فصارت خيالًا في الأذهان، ولا وجود لها في الأعيان، وكذلك المعطلة يصفون الله تعالى بالسلوب؛ فيقولون: ليس بكذا، وليس بكذا، وليس بكذا، لهذا قال بعض السلف: إنما يحاولون أن ليس فوق السماء إله.

والممثل يعبد صنمًا، لأنه تخيل صورة ذهنية اصطنعها في ذهنه، ولو بالغ في

تكبيرها وتزويقها؛ فكل ما خطر ببالك فالله ليس ذلك.

الفرق بين التكييف والتمثيل:

الفرق الأول: أن التمثيل يتعلق بالذات، والقدر، والصفة، والتكييف يتعلق بالصفة فقط؛ فإذا قلت: هذه النسخة من الكتاب مثل هذه النسخة من الكتاب، فهي مطابقة لها في كل شيء؛ في الوزن، وفي عدد الصفحات، وفي الألوان، وفي المحتوى، لأنهما خرجا من مطبعة واحدة، وبهذا الاعتبار **يكون التمثيل أعم من التكييف**؛ فكل مكيف ممثل، وليس كل ممثل مكيفًا.

الفرق الثاني: أن التمثيل لا بد أن يكون مقيدًا بمماثل، وأما التكييف فربما كان مقيدًا بمماثل، وربما كان وصفًا مطلقًا؛ فحين تقول: هذا مثل هذا، فلا بد من وجود شيء تُشير إليه، أو تُحيل عليه؛ تقيده به، أما عندما تحكي كيفية، فقد تحكي كيفية لها مثيل، وقد تحكي كيفية مطلقة؛ غير مقترنة بمماثل. مثال ذلك: لو أن إنسانًا، مثلًا، لم يرَ في حياته قط كيف تهبط الطائرة على مدرج المطار، وسأل من رآها: كيف تهبط الطائرة؟ فقال: مثل هبوط الطائر الفلاني؛ يحط رجليه في الأرض، ثم يجري ويخفف سرعته حتى يقف؛ فهذه كيفية مقيدة بمماثل معهود في ذهنه، وربما قال: إن الطائرة تهبط في أجواز الفضاء شيئًا فشيئًا، حتى إذا قاربت الأرض لامست عجلاتها مدرج المطار، ثم سحّت، وكبحت سرعتها تدريجيًا حتى تقف؛ فهذا تكييف ذهني مطلق؛ غير مقيد بمماثل، وبهذا الاعتبار **يكون التكييف أعم من التمثيل**؛ فكل ممثل مكيف، وليس كل مكيف ممثلًا.

الفرق الثالث: أن التمثيل يكون غالبًا في الصفات الذاتية، والتكييف للصفات الفعلية،

والمقصود. أن نعلم أن الطريقة الواجبة الاتباع في صفات رب العالمين؛ أن نُثبت لله تعالى ما أثبت لنفسه في كتابه، وما أثبته له نبيه، صلى الله عليه وسلم، في سنته، إثباتًا بلا تمثيل، وأن ننزه الله تعالى تنزيهًا بلا تعطيل، وهذا هو معنى **قوله**: (بَلْ يُؤْمِنُونَ بِأَنَّ اللهَ {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ} [الشورى: ١١]).

فقوله: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}: رد على أهل التمثيل وأهل التكييف.

قوله: {وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ}: رد على أهل التحريف والتعطيل.

فكانت هذه الجملة القرآنية، وهي بعض آية، منهجًا لأهل السنة والجماعة في هذا الباب العظيم الخطير.

الإلحاد في أسماء الله وصفاته

قال المؤلف –رحمه الله–تعالى:

(فَلاَ يَنْفُونَ عَنْهُ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَلاَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ، وَلاَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَاءِ اللهِ وآيَاتِهِ، وَلاَ يُكَيِّفُونَ وَلاَ يُمَثِّلُونَ صِفَاتِهِ بِصِفَاتِ خَلْقِهِ؛ لأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لاَ سَمِيَّ لَهُ، وَلاَ كُفْءَ لَهُ، وَلاَ نِدَّ لهُ، ولاَ يُقَاسُ بِخَلْقِهِ سُبْحَانَهَ وَتَعَالَى؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهَ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ، وَأَصْدَقُ قِيلًا، وَأَحْسَنُ حَدِيثًا مِنْ خَلْقِهِ).

(الشرح)

قوله: (فَلاَ يَنْفُونَ عَنْهُ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ): لا يحل لأحد أن ينفي عن الله تعالى ما أثبت لنفسه من صفات الكمال؛ لأنه بذلك يستدرك على الله تعالى ما أضافه إلى نفسه الشريفة، وكأنما يقول، بلسان الحال، لا بلسان المقال، إنه أعلم بالله من الله، وأغير على الله من الله، وأحسن حديثًا من الله!

فإذا وصف الله نفسه بالاستواء، أو المجيء، أو النزول، أو الضحك، أو الفرح، أو العجب، أو الساق، أو اليدين، أو الوجه، فلا تستشنع شيئًا من ذلك، واعتقد له المثل الأعلى؛ إنما يقع الاستشناع لمن تبادر إلى ذهنه التمثيل؛ فيفر إلى التعطيل. أما من قدر الله حق قدره فإنه يعلم أن هذا الوصف، الذي وصف الرب به نفسه، ثابت على وجه يليق به، فلهذا كان أهل السنة يلزمون جانب الأدب؛ فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه في كتابه، أو صح عن رسوله الله، صلى الله عليه وسلم؛ فهذه الجملة ردٌّ على أهل التعطيل، وقد تقدم الكلام على التعطيل، وأنواعه، ودرجاته.

قوله: (وَلاَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ): هذه الجملة ردٌّ على أهل التحريف، الذين يحرفون الكلم عن مواضعه، ويصرفون النص عن المعنى المراد لله، إلى معنى غير مراد لله، حتى ولو كان المعنى المنقول إليه لائقًا به، لكن إذا لم يكن هو مراده، فهو ضرب من التحريف، وعدوان وجناية على النصوص، ومن المعلوم أن الذين اشتُهروا بتحريف الكلم عن مواضعه هم اليهود؛ قال تعالى: {يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ} [النساء: ٤٦، المائدة: ١٣]، وقال:{يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ} [المائدة: ٤١]؛ فمن شابههم ففيه شعبة من يهودية، وقد تقدم الكلام عن التحريف، وأنواعه.

قوله: (وَلاَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَاءِ اللهِ وآيَاتِهِ): الإلحاد لغة: الميل، ومنه سمي لحد القبر لحدًا، لأنه ميل عن سمْت الحفر؛ فحافر القبر يحفر بشكل رأسي، فإذا أراد

أن يتخذ موضعًا للميت مال باتجاه القبلة؛ فسمي اللحد لحدًا؛ لميله عن سمت الحفر.

والإلحاد اصطلاحًا: الميل والعدول عمّا يجب اعتقاده، أو عمله.

وأفاد المصنف بأن الإلحاد نوعان:

النوع الأول: الإلحاد في أسمائه؛ قال الله تعالى: {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ} [الأعراف: ١٨٠].

النوع الثاني: الإلحاد في آياته؛ قال الله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا} [فصلت: ٤٠].

والإلحاد في أسماء الله له صور متعددة:

الصورة الأولى: تسمية الله بما لم يسم به نفسه؛ لأن أسماء الله توقيفية، ليس لأحد أن يسمي الله بأسماء مبتكرة، مخترعة، من عند نفسه، وأسماء الله قديمة منذ الأزل؛ لم يخترعها الناس، كما زعمت الجهمية، بل الله سمى بها نفسه، وأعلمها أنبياءه، وأنبياؤه أعلموها أممهم؛ فمن سمى الله بما لم يسم به نفسه فقد وقع في الإلحاد في أسمائه.

ومن أمثلة ذلك: تسمية النصارى لله أبًا، يقولون في عبارتهم الكفرية: "الأب، والابن، وروح القدس، إله واحد"؛ قال تعالى: {لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} [المائدة: ٧٣]. فـ "الأب" ليس من أسماء الله الحسنى.

مثال ثان: تسمية الفلاسفة له: العلة الفاعلة، أو العقل الفعال.

مثال ثالث: تسمية الماسونيين له: مهندس الكون الأعظم.

فلا يجوز أن يُسمى الله إلا بما سمى به نفسه، لكن بعض الإطلاقات تأتي من باب الأخبار، لا من باب الأسماء؛ فالمتكلمون يعبرون عن الله بقولهم: واجب الوجود، وهذا ليس معنى مذمومًا بحد ذاته حتى نرده، وإنما هو خبر مطابق، ومرادهم أن وجوده لا يفتقر إلى وجود غيره، بل هو واجب الوجود بذاته سبحانه، الموجد لغيره، وربما جاراهم بعض أهل السنة في هذا التعبير لأنه لا يتضمن معنىً مذموماً، لكن لا نسمي الله بالواجب، ولا نسمي أحدًا من الناس بعبد الواجب، لأنه ليس من الأسماء الحسنى.

الصورة الثانية: إطلاق أسمائه الحسنى على الأصنام، والمعبودات؛ كما وقع من المشركين، حيث اشتقوا من أسماء الله الحسنى أسماء مؤنّثة لأصنامهم، كاللات، والعزى ومناة؛ فأخذوا اللات من اسم الله، والعزى من العزيز، ومناة من المنان.

الصورة الثالثة: اعتقادها دالة على التمثيل: أن يعتقد أن هذه الأسماء تدل على ما هو معهود في الأعيان من الأوصاف، فيعتقد أن سمعه كسمع المخلوق، وبصره كبصر المخلوق، ووجهه كوجه المخلوق، وهكذا.

الصورة الرابعة: تعطيلها عن مراد الله وتحريفها: لأنه ميل بها وعدول عما يجب اعتقاده؛ كأن يعتقد أن المراد بالوجه الثواب، أو المراد باليد النعمة أو القدرة، أو المراد بالمجيء مجيء أمره أو مجيء رحمته.

الصورة الخامسة: وصفه تعالى بصفات النقص والعيب؛ كما وقع من اليهود، عليهم لعائن الله المتتابعة إلى يوم القيامة، لقولهم: {إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ} [آل عمران: ١٨١]، وقولهم: {يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ} [المائدة: ٦٤]، وقولهم إن الله يسأل القرض، وقولهم: إنه خلق السماوات في ستة أيام واستراح في اليوم السابع، وزعمهم أن الله ندم وبكى بعد الطوفان! إلى غير ذلك، مما يصفون الله به، من صفات العيب والنقص.

فكل ميل وعدول عما يجب اعتقاده في أسماء الله وصفاته فهو ضرب من الإلحاد، وقد يبلغ أحيانًا مبلغ الكفر؛ ككفر الجهمية، الذين أنكروا الأسماء والصفات، وقد يكون دون ذلك؛ كما وقع لدى أصحاب التعطيل الجزئي.

النوع الثاني: الإلحاد في آياته: وينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الإلحاد في الآيات الكونية: بنسبتها إلى غير الله، وادعاء مدبر لها سوى الله، وهذا يقع من الملاحدة؛ كزعمهم أن الطبيعة هي التي أوجدت الكون، أو أن الطبيعة أبدعت هذه الصورة، أو أن الطبيعة غضبت، فنشأ عن ذلك زلازل وبراكين! نسمع هذا على ألسنة بعض الكُتّاب والإعلاميين، وما هذا إلا من نضح الإلحاد القائم على الكفر بالله، وجحد ربوبيته؛ فهذا النوع من الإلحاد مخرج عن الملة؛ فلا خالق إلا الله، ولا مالك إلا الله، ولا مدبر إلا الله.

القسم الثاني: الإلحاد في الآيات الشرعية؛ بإنكارها، وجحدها، وهجر العمل بها، فإنكارها كأن يقول: هذا ليس كلام الله، أو يجحد ما دلت عليه من

المعاني، وما تقتضيه من الأحكام، أو يترك العمل بها، وقد يبلغ مبلغ الكفر؛ كالإنكار والجحود، وقد يكون من الفسق؛ كترك العمل.

قوله: (وَلاَ يُكَيِّفُونَ وَلاَ يُمَثِّلُونَ صِفَاتِهِ بِصِفَاتِ خَلْقِهِ): لما برّأ المصنف أهل السنة من طريقة المحرفين والمعطلين، بقوله: لا ينفون، ولا يحرفون، ولا يلحدون، برأهم من طريقة، أهل التمثيل، فقال: ولا يكيفون، ولا يمثلون.

والتكييف والتمثيل في الناس أقل من التعطيل؛ فالوقوع في شبهة التعطيل، بدعوى التنزيه، أكثر من الوقوع في التمثيل والتكييف، بدعوى الإثبات؛ لأنه ظاهر الشناعة، والفطر السليمة، تستشنع تكييف الرب، وتمثيله بالمخلوقين؛ لأنهم يعتقدون بفطرهم أن الإله الكامل لا يمكن أن يكون كالمخلوق الناقص؛ فلذلك يكون مذهب التمثيل مرفوضًا ببداهة العقول، أما التعطيل فإنه يسوّغ باسم التنزيه، فيقع في حبائله كثير من الناس، والحق دومًا وسط بين طرفين، وعدل بين عوجين.

قوله: (لأَنَّهُ سُبْحَانَهُ): هذه الجمل التالية بمنزلة التعليل لما تقدم، من الجمل الخمس السابقة.

قوله: (لاَ سَمِيَّ لَهُ): أي لا أحد يساميه، ويضاهيه، ويستحق اسمه اللائق به، حتى لو اتفق اللفظ، فلا يلزم من ذلك اتفاق الحقيقة، والدليل قوله تعالى: {هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا} [مريم: ٦٥]، وهذا استفهام بمعنى النفي، لأن جوابه لا، وهو نفي مشبع بالإنكار على من اعتقد ذلك.

قوله: (وَلاَ كُفْءَ لَهُ): أي لا مكافئ له، والدليل قول الله تعالى: {وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ} [الإخلاص: ٤].

قوله: (وَلاَ نِدَّ لهُ): الند هو النظير والمثيل، والدليل قوله تعالى: {فَلَا تَجْعَلُواْ لِلّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ} [البقرة: ٢٢]، وهذه الثلاثة ألفاظ متقاربة.

قوله: (ولاَ يُقَاسُ بِخَلْقِهِ سُبْحَانَهَ وَتَعَالَى): لأن من شرط صحة القياس اتفاق المقيس، والمقيس عليه في العلة، والله تعالى {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: ١١]، والدليل قوله تعالى: {فَلَا تَضْرِبُوا لِلّهِ الْأَمْثَالَ} [النحل: ٧٤]، والقياس المنفي، هنا، هو قياس التمثيل وقياس الشمول، أما قياس الأَوْلى فإنه يُثبت في حقه سبحانه؛ قال ابن أبي العز الحنفي، رحمه الله: (أَنّ الْعِلْمَ الْإِلَهِيّ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَدَلّ فِيهِ بِقِيَاسٍ تَمْثِيلِيّ يَسْتَوِي فِيهِ الْأَصْلُ وَالْفَرْعُ، وَلَا بِقِيَاسٍ شُمُولِيّ يَسْتَوِي أَفْرَادُهُ، فَإِنّ اللّهَ سُبْحَانَهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُمَثّلَ بِغَيْرِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ هُوَ وَغَيْرُهُ تَحْتَ قَضِيّةٍ كُلّيّةٍ يَسْتَوِي أَفْرَادُهَا... وَلَكِنْ يُسْتَعْمَلُ فِي ذَلِكَ قِيَاسُ الْأَوْلَى، سَوَاءً كَانَ تَمْثِيلًا أَوْ شُمُولًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: {وَلِلّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى} [النحل: ٦٠]. مِثْلَ أَنْ يَعْلَمَ أَنّ كُلّ كَمَالٍ لِلْمُمْكِنِ أَوْ لِلْمُحْدَثِ، لَا نَقْصَ فِيهِ بِوَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ، وَهُوَ مَا كَانَ كَمَالًا لِلْوُجُودِ غَيْرَ مُسْتَلْزِمٍ لِلْعَدَمِ بِوَجْهٍ، فَالْوَاجِبُ الْقَدِيمُ أَوْلَى بِهِ. وَكُلّ كَمَالٍ لَا نَقْصَ فِيهِ بِوَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ، ثَبَتَ نَوْعُهُ لِلْمَخْلُوقِ وَالْمَرْبُوبِ الْمُدَبّرِ، فَإِنّمَا اسْتَفَادَهُ مِنْ خَالِقِهِ وَرَبّهِ وَمُدَبّرِهِ، وَهُوَ أَحَقّ بِهِ مِنْهُ. وَأَنّ كُلّ نَقْصٍ وَعَيْبٍ فِي نَفْسِهِ، وَهُوَ مَا تَضَمّنَ سَلْبَ هَذَا الْكَمَالِ، إذَا وَجَبَ نَفْيُهُ

عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَخْلُوقَاتِ وَالْمُمْكِنَاتِ وَالْمُحْدَثَاتِ: فَإِنَّهُ يَجِبُ نَفْيُهُ عَنِ الرَّبِّ تَعَالَى بِطَرِيقِ الْأَوْلَى)[1].

والمقصود أنه ما من كمال إلا ولله منه المثل الأعلى، أي الوصف الأعلى؛ فمثلًا: العلم، الحلم، القدرة، الحكمة، السمع، البصر، الحياة، هذه المعاني ثابتة لدى المخلوقين، وهي أيضًا ثابتة لله، لكن إثباتها لله تعالى إثبات مثلٍ أعلى؛ فالله الذي قال: {إِنَّا خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا} [الإنسان: ٢]، هو الذي قال: {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الإسراء: ١]، فهناك اشتراك في أصل الصفة، وهو السمع والبصر، لكن للمخلوق منه المثل الأدنى، وللخالق منه المثل الأعلى؛ فليس سمع كسمع، ولا بصر كبصر، مع وجود الاشتراك في أصل المعنى، فهذا هو قياس الأَوْلى، الذي كان يُثبته السلف، ويستعملونه في حِجاجِهم؛ يقولون: إذا كان للمخلوق كذا وكذا، من صفات الكمال، فالله أولى به؛ فكل كمال يكون للمخلوق فلله منه المثل الأعلى، سبحانه وبحمده، وواهب الكمال أولى بالكمال؛ فإذا كان الله وهب سمعًا، وبصرًا، وعلمًا، وقدرة، وحياة، وغير ذلك؛ من الكمالات النسبية، فواهب الكمال النسبي له الكمال المطلق؛ ولهذا قال تعالى: {وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} [الأعراف: ١٨٠]؛ أي البالغة في الحسن غايته.

---

[1] شرح الطحاوية لابن أبي العز:(١/ ٨٧-٨٨).

قوله: (فَإِنَّهُ سُبْحَانَهَ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ): هذه جملة تعليلية أخرى، لأن العلم من شروط قبول الخبر؛ فما تقدم ذكره صادر عن علم، فكيف يأتي دعيٌّ في آخر الزمان، فيقول: يجوز على الله كذا، ويمتنع على الله كذا، ويصادم خبر الله، وخبر رسوله! قال تعالى: {قُلْ أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ} [البقرة: ١٤٠].

قوله: (وَأَصْدَقُ قِيلًا): الصدق من شروط قبول الخبر؛ فخبره تعالى مطابق للواقع، قال الله تعالى: {وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا} [النساء: ١٢٢]، وهذا استفهام بمعنى النفي، أي: لا أحد، فما أخبر به سبحانه في كتابه فهو عين الحق؛ فليس لأحد أن يفتات على كلام الله، ويقول: ليس المراد بكذا كذا، بل المراد كذا، بناءً على مقدمات باطلة.

قوله: (وَأَحْسَنُ حَدِيثًا مِنْ خَلْقِهِ): البيان من شروط قبول الخبر، وكلامه تعالى غاية في البيان، فالقرآن موصوف بأنه: بيان، وتبيان، ومبين.

فهذه مسوغات قبول الخبر: العلم، والصدق، والبيان، كما أن أضدادها أسباب لرده، وهي: الجهل، والكذب، والفهاهة، وجميعها ثابت في حق الله تعالى، وحق نبينا، صلى الله عليه وسلم؛ فنبينا ﷺ أعلم الناس بربه، وأصدقهم كلامًا، وأوضحهم بيانًا، كما أنه أنصح الأمة للأمة؛ فأين تذهبون يا معشر المعطلة والمحرفين؟